بنك البلاد
BANK ALBILAD

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع: بيان الهيئة الشرعية للجمعية العامة للبنك عام ٢٠١٤م المرفقات: ١

قرار الهيئة الشرعية رقم (٩١ ح)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الهيئة الشرعية لبنك البلاد في اجتماعها الثاني والخمسين بعد الأربعمئة، المنعقد يوم الثلاثاء ١٤٣٦/٦/٢٥هـ الموافق ٢٠١٥/٤/١٤م، في مدينة الرياض بالمقر الرئيس للبنك، قد اطلعت على مسودة **بيان الهيئة الشرعية للجمعية العامة للبنك عام ٢٠١٤م** الذي أعدته أمانة الهيئة الشرعية، وبعد المداولة والمناقشة، وإجراء التعديلات اللازمة قررت الهيئة إجازته بالصيغة المرفقة بالقرار.

وفق الله الجميع لهداه، وجعل العمل في رضاه، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهيئة الشرعية

عبدالله بن سليمان بن منيع (رئيسًا)

أ. د. عبدالله بن محمد المطلق (نائبًا)

أ. د. عبدالله بن موسى العمار (عضوًا)

د. محمد بن سعود العصيمي (عضوًا)

د. عبدالعزيز بن فوزان الفوزان (عضوًا)

د. يوسف بن عبدالله الشبيلي (عضوًا)

بيان الهيئة الشرعية المقدم إلى الجمعية العامة لبنك البلاد
المنعقدة يوم الثلاثاء ١٤٣٦/٦/٢٥هـ الموافق ٢٠١٥/٤/١٤م

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن من مسؤوليات الهيئة الشرعية إبداء الرأي لجمعيتكم الموقرة بشأن الأداء الشرعي للبنك، وقد اطلعت خلال العام ٢٠١٤م على الموضوعات التي عرضتها أمانة الهيئة الشرعية في تسعة اجتماعات للهيئة الشرعية، وثمانية عشر اجتماعًا للجنة التحضيرية للهيئة الشرعية.

وقد اطلعت على القوائم المالية الموحدة لبنك البلاد وشركة البلاد المالية وشركة البلاد العقارية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١م الموافق ١٤٣٦/٣/٩هـ، وعلى تقرير مراجعي الحسابات.

وقد اطلعت على تقارير الرقابة الشرعية عن أعمال البنك، وما اشتملت عليه تلك التقارير من ملحوظات شرعية.

وبناء على ما سبق، فإن الهيئة الشرعية توضح لجمعيتكم الموقرة ما يأتي:

أولاً: الأداء الشرعي:

لم تظهر تقارير الرقابة الشرعية ملحوظات تؤثر في التزام البنك في معاملاته بقرارات الهيئة الشرعية وتوجيهاتها في الجملة، فقد أظهرت تقارير الرقابة الشرعية أن عدد الملحوظات الشرعية على أداء البنك خلال العام ٢٠١٤م ست وثلاثون ملحوظة رقابية، صُحّحت جميعها بالتواصل مع الإدارات المعنية بالبنك.

ثانيًا: الزكاة:

توصلت الهيئة الشرعية بعد دراسة القوائم المالية الموحدة إلى أن مقدار الزكاة الواجب شرعًا هو سبعة وتسعون مليون وسبعمئة ألف ريال، فيجب على البنك إخراج الزكاة الواجبة شرعًا والمسارعة إلى ذلك، بما يعادل عشرين هللة عن كل سهم، وبإخراج هذا المقدار تبرأ ذمة المساهمين عن زكاة عام ٢٠١٤م.

وترغب الهيئة في بيان ما يأتي:

أ. الأصل أن إخراج الزكاة واجب شرعي على المساهمين، والشركات المساهمة -ومنها البنوك- مطالبةٌ نظامًا بإخراج الزكاة نيابة عن المساهمين، وتسليمها لمصلحة الزكاة والدخل، ويجب على المساهمين متابعة البنك في ذلك.

ب. لم يدفع البنك الزكاة وفق تقدير الهيئة الشرعية عن السنوات السابقة، ولا يزال لدى البنك قضايا قائمة بينه ومصلحة الزكاة والدخل، لم يصدر بشأنها حكم نهائي.

والهيئة الشرعية إذ تبرئ ذمتها بهذا البيان، فإنها تبلغ جمعيتكم الموقرة بأن ذمة مجلس الإدارة تتحمل مسؤولية إخراج الزكاة على الفور.

ثالثًا: التطهير:

بلغ رصيد حساب التطهير قرابة سبعة وأربعين ألف ريال، وقد تخلص البنك منها بصرفها للجهات الخيرية؛ استجابة لقرارات الهيئة الشرعية.

هذا ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعًا لما يحب ويرضى، ويجعلنا من المتعاونين على البر والتقوى.

والله المستعان، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.